

جامعة الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مداخلة مقدمة ضمن فعاليات اليوم الدراسي المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المداخلة:

البدائل الاستراتيجية لاقتصاد المحروقات في الجزائر وآليات تجسيدها

ضمن المحور الرابع : إدارة البدائل والاستراتيجيات الممكنة إتباعها من أجل فك الارتباط بالمحروقات

من إعداد:

الأستاذ: سعدي بن شهرة طالب دكتوراه بجامعة زيان عاشور بالجلفة	الدكتور: قمان عمر أستاذ محاضر (أ) بجامعة زيان عاشور بالجلفة	الدكتور: لبياز الأمين أستاذ محاضر (أ) بجامعة زيان عاشور بالجلفة
--	---	---

ملخص:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الريعية التي على عوائد المحروقات، وهو ما يجعل الميزان التجاري شديد التأثر بالتغيرات الحاصلة على مستوى السوق النفطية العالمية، وهو ما يؤثر على السياسة الاقتصادية داخل الدولة لأن عوائد الجباية البترولية تعتبر المصدر الأساسي لتمويل مشاريع التنمية .
الصدمة النفطية الحاصلة ورغم انعكاساتها السلبية يمكن ان تعتبر فرصة حقيقية لفك تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط، فهي مطالبة بتنويع اقتصادها في ظل الامكانيات الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها، ويكون ذلك من خلال تشجيع قطاعي الزراعة والتصنيع بالإضافة على تنمية السياحة والطاقات المتجددة .
الكلمات المفتاحية : أسعار النفط، موازنة عامة ، بدائل اقتصادية .

Abstract :

The Algerian economy is one of the rentier economies on the revenues of hydrocarbons, which makes the balance of trade highly affected by changes in the level of the global oil market, which affects the economic policy within the country because the proceeds of oil collection is the main source of financing development projects .

The oil shock, despite its negative repercussions, can be considered as a real opportunity to break the dependence of the Algerian economy on oil. It is required to diversify its economy in light of its natural and human potential, through encouraging the agricultural and industrial sectors as well as developing tourism and renewable energies

Keywords: Oil prices, general budget, economic alternatives

مقدمة:

تطمح الجزائر على غرار جميع الدول إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد، فصادرت النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة، والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد

كبير بعوامل خارجية، مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط أو باعتبار الجزائر تركز على تصدير هذا النوع من الثروات، ونظرا للتذبذب الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية ابتداء من 1986 أدى إلى انخفاض الصادرات، وبالتالي إعاقة الحركة التنموية، كل هذا أرغم الدولة في إعادة النظر في إيجاد والبحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات، تكون كقطاعات دائمة وليست زائلة، وتساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري.

إشكالية البحث:

ما هي البدائل والخيارات المطروحة أمام الجزائر للخروج من تبعية اقتصاد المحروقات؟ أهمية البحث :

- ✓ تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد؛
- ✓ كونها أيضا أكثر المواضيع تداولاً ونقاشاً في الآونة الأخيرة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وصناع السياسة؛
- ✓ تذبذب أسعار البترول مما أدى إلى حدوث خلل في الاقتصاد الدولي عامة والجزائر خاصة.

منهج البحث :

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مختلف الجوانب التي تخدم الموضوع، عن طريق المصادر والمراجع المختلفة من خلال وصف ظاهرة البحث وتشخيصها .

هيكل البحث:

المحور الأول: واقع الاقتصاد الجزائري؛

المحور الثاني: البدائل المطروحة أمام الاقتصاد الجزائري للخروج من التبعية النفطية ؛

المحور الثالث: آليات تجسيد البدائل.

المحور الأول: واقع الاقتصاد الجزائري:

أولاً: إيرادات الاقتصاد الجزائري:

في سنة 2017، بلغت إيرادات الميزانية 6182,8 مليار دينار، مقابل 5110,1 مليار دينار في 2016، أي بارتفاع يقارب 21% نجم هذا الارتفاع المعترف في إجمالي إيرادات الميزانية عن ارتفاع الجباية على المحروقات بحوالي 55%. وبما يقارب 45% للإيرادات خارج المحروقات، في حين، من بين الارتفاع الذي عرفته هذه الأخيرة، والمقدر بـ

418,3 مليار دينار، يعود 309,8 مليار دينار منه، أي 64,3% إلى تزايد أرباح بنك الجزائر.

وبعد الانخفاضات المتتالية، بـ 30% في 2015 وبـ 25% في 2016، ارتفعت إيرادات المحروقات (الجباية البترولية + الأرباح الموزعة من طرف المؤسسة الوطنية للمحروقات) بنسبة 33,2% في 2017 منتقلة من 1781,1 مليار في سنة 2019 إلى 2372,5 مليار دينار في 2017، بفضل ارتفاع سعر البترول بنسبة 20% ورغم انخفاض في الحجم، للقيمة المضافة لقطاع المحروقات بـ 2%.

في 2017 بلغت الإيرادات خارج المحروقات مبلغا إجماليا قدره 3810,3 مليار دينار أي بزيادة نسبتها 14,5% مقابل 3329 مليار دينار في 2016، حيث يعود الارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات إلى الإيرادات غير الضريبية المتمثلة في مجملها في أرباح بنك الجزائر حيث بلغت مساهمتها 62,4% مقابل 37,6% بالنسبة لمساهمات الإيرادات الضريبية، إذا انتقلت أرباح بنك الجزائر من 610 مليار دينار في 2016 إلى 920 مليار دينار في 2017.

وبلغت الإيرادات الضريبية 2663.1 مليار دينار في 2017 مقابل 2482.2 مليار دينار في 2016 أي ارتفاع بنسبة 7.3% مقابل 5.4% في 2016، حيث على غرار السنوات السابقة الارتفاع في الضريبة المباشرة على المداخل والأرباح +126.9 مليار دينار خصوصا على الأجور التي تقتطع من المصدر، هذا الارتفاع يقف الارتفاع في الضريبة غير المباشرة على السلع والخدمات +88.2 مليار دينار في حين انخفضت الحقوق الجمركية من جديد لتبلغ 356 مليار في 2017 مقابل 389.4 مليار دينار في 2016 و 411.2 مليار دينار في 2015.

وفي ما يخص هيكل الإيرادات الضريبية نلاحظ في 2017 استمرار أهم التوجهات للفترة 2002-2016 حيث كسبت الضريبة المباشرة على المداخل والأرباح 1.7 نقطة مئوية في 2017 ممثلة بذلك 46.4% من الإيرادات الضريبية مقابل 44.7% في 2016 و 23.2% في 2002، عكس ذلك فقدت الحقوق الجمركية من جديد 2.3 نقطة لتمثل 13.4% فقط من الإيرادات الضريبية في 2017 مقابل 15.7% في 2016 و 26.6% في 2002 ويرجع ذلك إلى تراجع الواردات من السلع منذ 2015، ولكن أيضا إلى مختلف الإعفاءات من الحقوق الجمركية، أما فيما يخص وزن الضرائب على السلع والخدمات فبعد أن شهد في 2015 أدنى مستوى له عرف ارتفاعا بشكل طفيف منتقلا من 35.8% في 2016 إلى 36.6% في 2017 ومع ذلك لا يزال جد منخفض بالمقارنة مع مستوى 2002 أين حقق 46.3% وبالمقارنة مع النسب لدى الدول المتقدمة والناشئة¹.

الجدول رقم 01 : تطور هيكل الإيرادات الضريبية (بالنسبة المئوية من الإيرادات الضريبية)

2017	2016	2015	2014	2012	2007	2002	
46.4	44.7	43.9	42.1	44.8	33.7	23.2	الضرائب على المداخل والأرباح
36.6	35.8	35	36.7	37.5	45.3	46.3	الضرائب على السلع والخدمات
13.4	15.7	17.5	17.7	14.6	17.4	26.6	الحقوق الجمركية

المصدر : التقرير السنوي 2017 لبنك الجزائر

ثانيا : مؤشرات وأرقام الاقتصاد الجزائري :
الجدول رقم 02 : وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الاقتصادية
والنقدية

السنوات	2016	2017	2018	أفريل 2019
رصيد الموازنة (مليار دولار)	2341,5 -	1284,8-	1276,5-	992.67-
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	26,03-	21,76-	15,82-	/
الاحتياطي من الصرف (مليار دولار)	114,138	97,33	79,88	72,6
الواردات(مليار دولار)	46,727	46,059	46,197	/
عدد تغطية الاحتياطي بالأشهر (R/IM)	29,31	25,35	20,74	/
رصيد صندوق ضبط الإيرادات (مليار دولار)	2073,8	784,5	00	00
سندات مالية صادرة أو من طرف الدولة مضمونة (مليار دولار) التمويل غير التقليدي	0	2185	5192,2	6556,2
سعر صرف الدينار بالدولار(المتوسط السنوي)	110,5274	114,9327	118,2906	/
سعر صرف الدينار بالأورو(المتوسط السنوي)	121,1766	125,3231	137,6864	/

المصدر: تقارير البنك الجزائري <https://www.bank-of-algeria.dz>

أما في يخص مؤشرات بعض القطاعات فإنها كانت كالتالي² :
قطاع الفلاحة : انخفضت وتيرة نمو القيمة المضافة لقطاع الفلاحة من حيث الحجم للمرة الثانية على التوالي حيث بلغت 1.2% في 2017 مقابل 1.8% في 2016 و 6% في 2015.

أما **البناء والأشغال العمومية والري** : ازدادت النفقات العمومية لفائدة قطاع السكن لسنة 2017 بـ 19,7% مقارنة سنة 2016 والتي بلغت 19,1%.
وأما **الخدمات المسوقة وغير المسوقة** : فقد اكتسبت وتيرة توسع في النشاط بـ 0,9 نقطة مئوية من النمو في 2017 لتبلغ 3,8% بعد الانخفاض إلى 2,9% سنة 2016 بعدم كانت 5,3% سنة 2015 .

وأما **قطاع الصناعة** : فقد توسع النشاط بنسبة 4.8% سنة 2017 مقابل 3,8% سنة 2016.
وأما **الانتاج الصناعي العمومي** : حيث نما النشاط المقاس بـ 2.3% في سنة 2017 مقابل 1.5% سنة 2016.

وهي مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم 03 : مؤشرات بعض القطاعات

السنوات	2015	2016	2017
قطاع الفلاحة (القيمة المضافة)	6,0%	1,8%	1,2%
البناء والأشغال العمومية والري(النفقات)	-	19.1%	19.7%

الخدمات المسوقة وغير المسوقة (نسبة توسع النشاط)	%5.3	%2.9	%3.8
الصناعة (نسبة توسع النشاط)	-	%3,8	%4,8
الانتاج الصناعي العمومي (نسبة النمو)	-	%1,5	%2,3

المصدر : التقرير السنوي 2017 لبنك الجزائر

المحور الثاني: البدائل المطروحة أمام الاقتصاد الجزائري للخروج من التبعية النفطية :

1- الطاقات المتجددة :

1-1- مفهوم الطاقات المتجددة :

الطاقات المتجددة هي الطاقات التي تحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وبذلك عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد تحت الأرض، بتعبير آخر هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة غير ناضبة متوفرة في الطبيعة بصورة محدودة او غير محدودة الا أنها متجددة باستمرار، واستعمالها واستخدامها لا ينتج أي تلوث للبيئة في طاقات نظيفة، ونجد مثال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، الماء، الحرارة، الا ينتج عن استخدامها أي تلوث³.

1-2- أنواع الطاقات المتجددة :

هناك عدة مصادر للطاقات المتجددة منها الشمس الرياح الماء الحرارة الجوفية، الكتلة الحية لا انها تعود كلها في الأصل الى الشمس وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

1-2-1- الطاقة الشمسية:

تعد الشمس المصدر الرئيسي للطاقة فهي أساس كل صور الطاقة المتواجدة في الطاقة الأحفورية، وطاقة المد والجزر التي تعد نوعا من أنواع الطاقة الحركية، لأن منشأها هو جذب الشمس والقمر لمياه الأرض، وطاقة الشمس مستمرة لا ينقطع فيضها، وهي

طاقة هائلة بكل المقاييس وذلك نظرا لعدم محدوديتها ومجانيتها، ووصولها الى مناطق نائية لا يمكن لمصادر الطاقة الأخرى الوصول إليها، إضافة الى عدم مساهمتها بأي شكل من اشكال التلوث البيئي، والتي أصبحت اليوم من أعظم التحديات التي يواجهها العالم اليوم، إضافة الى هذا القدر الهائل منها، والذي يزيد عن احتياجاتنا بـ 500 مرة، يجعلها أكثر المصادر الطاقوية وفرة، حيث يمكن الحصول عليها لمدة 105 دقائق تكفي لتلبية استهلاك العالم لمدة عام⁴.

1-2-2- طاقة الرياح :

ان طاقة الرياح هي القدرة التي تملكها الرياح، والتي تمكنها من تحريك الأشياء، أي الطاقة الحركية(الميكانيكية)، التي يمتلكها الهواء نتيجة الحركة، وهي طاقة مجانية تعود في الأساس الى الشمس حيث يؤدي تسخين اشعة الشمس للهواء الى تصاعد هذه الطبقات الهوائية الحارة الى اعلى ، تاركة تحتها فراغا يتم ملئه بالهواء البارد الذي ينساب كالرياح، اذا فأصل طاقة الرياح هي الشمس بحيث قدر العلماء 2 %من الطاقة الشمسية الساقطة على سطح الأرض تتحول الى طاقة رياح، و هي طاقة سريعة التأثير بالتغيرات في اشكال الطوبوغرافية للمنطقة، والانماط المناخية لها إضافة الى التغير المكاني هناك التغير الزمني حيث يسجل فرقا في الطاقة المنتجة في الرياح خلال اليوم ، الواحد بالإضافة إلى مشكلة تعيق استغلال هذا المصدر وهو صعوبة تحديد الأماكن الأفضل، وكذا تحديد مورد الرياح، الذي يمكن الحصول عليه عمليا في منطقة معينة⁵.

1-2-3- الطاقة الحرارية الجوفية⁶ :

تعرف الطاقة الحرارية الجوفية بأنها عبارة عن طاقة حرارية كامنة في باطن الأرض تتولد عند احتكاك الصخور الساخنة بالمياه الموجودة قربها او المياه التي يوصلها الإنسان بطريقة ما، فينتج عن عملية الاحتكاك ابخرة تستخدم لتوليد الكهرباء، حيث أن الطاقة الحرارية في باطن الأرض تعد مصدرا أساسيا للطاقة المتجددة لنحو 58 دولة منها 39 دولة يمكن امدادها بالكامل نسبة 100 %من هذه الطاقة .ولقد تم اثبات ان درجة حرارة القشرة الأرضية تزيد بزيادة العمق بحيث تصل درجة حرارة نواة الأرض الى حوالي 2500 درجة الى 3000 درجة، وينتج هذا عن النشاط الإشعاعي للقشرة الأرضية وتعتبر هذه الطاقة الحرارية الجوفية مصدرا لا ينفذ في الماء الساخن او الصخور، فتحت اقدامنا تغلي الأرض حيث درجة الحرارة 99 %من الكوكب تتجاوز 1000 درجة مئوية وتنخفض الى اقل من مائة عند الطبقة الخارجية، ولهذا فقيمة الطاقة تلبي احتياجاتنا الطاقوية للكهرباء ويمكن تقييم انتاج الحقول الحرارية الأرضية والطاقة الحرارية الى 3 أنواع حسب استغلالها صناعيا :

- حقول المياه الساخنة
- حقول البخار الرطب
- حقول البخار المحمص

1-2-4- الطاقة المائية⁷ :

وهي الطاقة الكامنة والقدرة التي تمتلكها كميات كبيرة من المياه، في المسطحات المائية او الأنهار الجارية والشلالات حيث تكون القدرة الحركية للمياه في اعلى قيمة لها، ويمكن تصنيف المصادر المائية الى مجموعتين رئيسيتين هنا:

أ- **المصادر البحرية:** وهي عبارة عن مصادر طاقوية ذات الأصل البحري او المرتبطة بمساحات بحرية ومحيطية والتي تشغل 75 %من حجم الكرة الأرضية

ب- مصادر الطاقة المرتبطة بالمجاري النهرية: وهي اما بشرية او اصطناعية، كالسدود او ، ومن بين الأنهار المستعملة في الخزانات، اما طبيعية تتمثل بالشلالات والمندفعات الطبيعية توليد الطاقة الكهربائية، نذكر نهر الأمازون في أمريكا الجنوبية، ونهر الراين، وانهار غربي القارة الأوروبية. للحصول على طاقة المد يتم بناء سد فيه أنفاق توضع فيها توربينات بحيث تعمل هذه الأخيرة بتوليد الكهرباء اثناء عملية المد والجزر، وقد نجحت فرنسا في بناء محطة من هذا النوع، بطاقة إنتاجية تقدر ب 250 ألف واط بكفاءة تقدر ب 25%.

1-2-5- الطاقة النووية :

الطاقة النووية هي طاقة تربط بين مكونات النواة (البروتونات والنيوترونات) تنتج هذه الطاقة عند كسر تلك الرابطة وتؤدي الى انتاج طاقة حرارية كبيرة جدا- تعود فكرتها الأولى عند وضع العالم أينشتاين معادلته الرياضية التي تقدر ان المادة قد تتحول الى طاقة عند تفكك ذراتها ولفت بذلك الانتباه الى ما يسمى بالطاقة النووية، قد ظلت هذه الفكرة دون دليل حتى تمكن العالمان الألمانيان "اوتوهان" و"فريتس ستراسمان" إلى اكتشاف انشطار ذرة اليورانيوم الثقيلة الى نصفين عند قذفها ببعض النيوترونات عالية الطاقة، لا يمكن حصر الطاقة النووية في عملية الانشطار فقط بل هناك عملية الاندماج النووي أيضا، حيث ان العمليات الانشطارية النووية تكون العناصر الخفيفة نسبيا وتكون عمليات طاردة للطاقة هي أيضا⁸.

1-3-1- استخدامات الطاقة المتجددة في الجزائر⁹ :

1-3-1- الاستخدامات المباشرة للطاقة المتجددة :

ان الطاقة الشمسية في الجزائر او في بلدان أخرى يمكن ان تستخدم مباشرة في انارة المنازل وتدفئة المباني، وتسخين البرك وتوفير المياه المنزلية الساخنة وتلبية الاحتياجات المنزلية للفقير والغني على حد سواء وتوفر اشعة الشمس المياه الساخنة جدا او البخار اللازم لبعض العمليات الصناعية، حيث يتم تسخين المانع الحراري ورفع درجة حرارته عن طريق تركيز الحرارة الشديدة عليه لإنتاج الكهرباء، هذا التنوع في تطبيقات الطاقة المتجددة وامكاناتها الهامة لكل مناطق البلاد يجعلها الاختيار الأمثل لكل شعوب العالم.

1-3-2- الاستخدامات غير المباشرة للطاقة المتجددة :

ويقصد بها الاستخدام الإيجابي للطاقة المتجددة أي تحويل الطاقة المتجددة إلى صورة أخرى بحيث يمكن استغلالها وتتم هذه العملية بعدة طرق إما بتحويل الطاقة المتجددة (شمسية-رياحية-مائية) إلى طاقة حرارية تستعمل مباشرة في تسخين المياه او تسخين الفراغ، كما يمكن تحويل هذه الطاقة الحرارية الى طاقة كهربائية عن طريق تركيز اشعة الشمس بواسطة مرايا او عدسات عل أنبوب معين او عن طريق الرياح بالتوربينات الكهربائية ويحتاج هذا النظام الى مساحات واسعة وهناك طريقة الاستخدام المتجددة بطريقة غير مباشرة، وهو التحويل الطاقة الكهربائية فيا يعرف بالبطاريات والتي تستخدم لتوليد الكهرباء وتسمى في حالة الطاقة الشمسية .

1-4-1- الانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة في الجزائر :

1-4-1- توفير مناصب الشغل : يعد البرنامج الوطني للطاقات المتعددة والناجعة الطاقوية الذي يقوم به الجزائر في الفترة الأخيرة من خلال إنشاء محافظة طاقوية متجددة والتي تعمل بصفة شاملة من اجل زيادة استثماراتها في هذا المجال، ومنسقة بين مراكز البحث ورجال الصناعة لتمكين جميع الفاعلين للمشاركة في جميع مراحل الإبداع، من اجل التحكم في التقنيات والتكنولوجيات الجديدة وتطويرها يؤدي الى توفير مناصب شغل

مباشرة وغير مباشرة في مجال الطاقة المتجددة في الجزائر، والتي يمكن إن تصل إلى 54 ألف منصب شغل في الفترة القادمة في هذا المجال¹⁰.

1-4-2- خلق الطلب العالمي على الطاقة في الجزائر : ينتج عن تطوير الطاقات المتجددة انعكاسات على مختلف جوانب الصناعة النفطية في الجزائر وهذا ما يشير لعدة معطيات حيث انها أصبحت واقع لا يتراجع عنه، لكونها تحتل جزءا مهما في سياسة الطاقة في الجزائر والعالم ككل، والتي بدورها يمكن ان تؤثر في أسعار النفط وربما في السنوات المقبلة وبدرجة كبيرة محل النفط والغاز في مجال النقل و الكهرباء¹¹.

2- قطاع السياحة :

1-2- واقع قطاع السياحة في الجزائر :

1-1-2- الإمكانيات الطبيعية : تملك الجزائر إمكانيات ضخمة في المجال السياحي، فجمال الطبيعة الأخاذ في الجزائر ليس له مثيل في العالم بأسره، إضافة الى المعالم السياحية والأثرية التي تملكها الجزائر على طول يتجاوز 2000 كم وتتربع على مساحة 2171800 كم، فالجزائر البلد القارة التي تتربع على مساحة اجمالية تقدر 2381741 كم، تتوفر على كل أنواع السياحة، فالسائح في الجزائر يستمتع بجمال القمم الخضراء التي تطل الغيوم وتطل على زرقة المياه البحر الأبيض المتوسط وهو منظر يقل تواجده فوق هذه المعمورة، وهنا يتواجد مناخ متوسطي معتدل يزيد من متعة الزائرين¹².

وشمال الجزائر يظم التل والمناطق السهبية والتي تمتد أراضيها باتجاه العرض 1000 كلم أكثر منها باتجاه الطول، وأخصب الأراضي الموجودة في الشمال حيث معدل الارتفاع 900 متر، وتتحدر السهول العليا بسلاسل الجبلية للأطلسيين من 100 الى 600 متر من الغرب الى الشرق، ونجد اعلى قمة بالأوراس وهي جبال شيليا بارتفاع يقدر 2328م، وفي جبال جرجرة نجد قمة لا لا خديجة بارتفاع يصل الى 2308م.

كما تعتبر الأقطاب السياحية الصحراوية منتوجا سياحيا فريدا من نوعه، سيؤدي حتما الى دفع القطاع السياحي إلى الأمام إذا ما تم تأهيله واستغلاله أحسن استغلال، إضافة إلى سياحة الحمامات المعدنية والتي تتميز بخاصية علاجية حيث يتوفر على ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، واغلبها قابلة للاستغلال كمحطات حموية عصرية، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر¹³.

2-1-2- الإمكانيات التاريخية والحضارية :

تمتلك الجزائر رصيد جعلها مهدا للحضارة الإنسانية فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، وبهذا فالجزائر تتميز بمزايا كفيلة تجعلها قبلة للسواح والمستكشفين والعلماء الباحثين في الآثار¹⁴.

2-2- انعكاسات قطاع السياحة على الاقتصاد الجزائري :

يمكن أن نجلها في أهم النقاط التالية¹⁵ :

- ✓ زيادة معدل النمو السياحي لتكثيف مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي ودعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الدخل السياحي الإجمالي، زيادة مقبولة ترتفع سنة بعد أخرى، ويكون ذلك بزيادة عدد الزيارات السياحية ورفع مستوى نوعية السائح وزيادة معدل اقامته ومعدل انفاقه اليومي عن طريق تنويع مكونات العرض السياحي.
- ✓ رفع مستوى مساهمة السياحة في الرخاء الاقتصادي، عن طريق زيادة الإنفاق السياحي داخل الدولة.

- ✓ المساهمة في التنمية الاقتصادية الإقليمية عن طريق خلق مختلف المجمعات السياحية المتكاملة.
- ✓ زيادة فرص العمالة حتى تصل إلى مرحلة العمالة كاملة، وتنمية القوى البشرية عن طريق برامج التدريب المهني التخصصي في مختلف نواحي النشاط السياحي لضمان الكفاءة في الإنتاج
- ✓ العمل على تفادي الآثار الاقتصادية السلبية كزيادة حدة التضخم عن طريق تطبيق سياسات اقتصادية مدروسة .

3- القطاع الفلاحي :

3-1- واقع القطاع الفلاحي في الجزائر¹⁶ :

يوظف هذا القطاع 1,102 مليون شخص، أي ما يعادل 10,1 % من القوى المشتغلة، وتقدر القيمة المضافة المولدة في هذا القطاع بـ 2318.9 مليار دينار ، ممثلة 16.2 % من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي و 12,3 % من إجمالي الناتج الداخلي بسبب ضعف نموه في سنة 2017 ، كما كان عليه الحال في سنة 2016 ، لم يساهم هذا القطاع إلا بـ 8,9 % في النمو الاجمالي، و 6,7 % في النمو خارج المحروقات كما كان عليه الحال في سنة 2016، حيث خص هذا التراجع في نمو الفلاحة أغلب المحاصيل الزراعية مع مستويات نمو سلبية في العديد من المنتوجات .

خلال سنة 2017 شكلت الخضر الجافة والحمضيات والحبوب والمحاصيل الوحيدة التي عرف انتاجها ارتفاعا، حيث شهد انتاج الحبوب ارتفاعا طفيفا بلغ 34,7 مليون قنطار، مقابل 34,3 مليون قنطار في 2016، أي زيادة بـ 1,1، حيث خص هذا النمو الطفيف القمح الصلب والشعير اللذان نما انتاجهما بـ 2,8% و 5,4% على التوالي، في المقابل سجل إنتاج الشوفان والقمح اللين انخفاضات في الانتاج بـ 11,2% و 11,3% على التوالي . كما سجل انتاج الخضر الجافة والحمضيات أفضل المستويات من حيث النمو، حيث قفز إنتاج الخضر الجافة من 773,1 الف قنطار في 2016 إلى 1,072 مليون قنطار في 2017 أي ارتفاعا قدره 38,7% مقابل 11,5% في 2016 ، كما ارتفع انتاج الحمضيات بـ 11,7% منتقلا من 12 مليون قنطار في 2016 إلى 13,4 مليون قنطار في 2017 مقابل انخفاض الانتاج قدره 10,3% في 2016 .

في حين عرفت التمور واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والتبغ تراجعا في وتيرة نموها ، حيث ارتفع انتاج اللحوم الحمراء بـ 1,1% ليلبغ 5,44 مليون قنطار في 2017 مقابل 2,3 % بالغا 5,38 مليون قنطار في السنة السابقة اي ما يعادل فقدان 1,2 نقطة مئوية في النمو، كما فقد نمو انتاج اللحوم البيضاء نقطة مئوية واحدة، مسجلا 2,8% في 2017 ليلبغ 5,3 مليون قنطار مقابل 3,8% في 2016 ، اما فيما يخص انتاج التمور فقد بلغ 10,6 مليون قنطار اي بزيادة قدرها 2,8% في 2017 مقابل 4% في 2016 .

وعرفت كل المحاصيل الاخرى انخفاضات في الانتاج من بين اهمها : الأعلاف، الطماطم الصناعية، المنتجات البستانية، منتجات الكروم، الفواكه ذات النواة والفواكه ذات البذور، الزيتون، إنتاج الحليب والبيض.

ولأول مرة منذ سنة 2008 تقلص الانتاج البستاني بـ 0,64% مقابل زيادة بـ 4%، في 2016 خص هذا الانخفاض خصوصا إنتاج البطاطا والبصل، وبلغ إجمالي الانتاج البستاني 130 مليون قنطار في 2017 مقابل 130,8 مليون قنطار في سنة 2016 . وانخفض إنتاج الاعلاف بـ 14,1% مقابل زيادة بـ 12,2% في 2016 ، وانخفض انتاج الطماطم الصناعية بـ 2,1% في 2017 مقابل 4,3% في سنة 2016، كما انخفض انتاج

الكروم والزيتون ب 0.8% و 1.7% على التوالي واخيرا انخفض انتاج الحليب مجددا ب 2.1% منتقلا من 3.6 مليار لتر في 2016 غلى 3.5 مليار لتر في 2017 .

2-3- أهمية القطاع الفلاحي بالنسبة للاقتصاد¹⁷ :

✓ يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لرأس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن زيادة التكوين الرأسمالي يحفز الاستثمار في الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني

✓ تتركز في قطاع الزراعة في الجزائر يد عاملة كثيفة، لهذا يعتبر من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة، ويشغل في هذا القطاع حوالي 1.1 مليون عامل، إلا أن الجزائر لا تزال تعاني الكثير من النقص في اليد العاملة المؤهلة التي تواكب سرعة التغيرات التي، وهذا راجع لسببين الأول هو عزوف فئة الشباب عن العمل في القطاع وهجرة يعرفها هذا القطاع لليد العاملة نحو القطاع الصناعي والخدمي، والسبب الثاني في الطابع الموسمي والذي يتسم به هذا القطاع وهنا نقصد على وجه الخصوص الزراعة والتي تبقى مرهونة بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، ومن هنا نجد أن اغلب العمال في هذا القطاع هم مؤقتين يتأثرون بالتقلبات والتغيرات التي يشهدها القطاع

✓ للقطاع الزراعي دور كبير في تدعيم القطاع الصناعي نأخذ على سبيل المثال: توفير القطن لصناعة الملابس، الطماطم لصناعة الطماطم المصبرة

✓ يساهم القطاع الزراعي في إنعاش قطاع التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية وهذا ما يؤدي إلى جلب العملة الصعبة والتي تدخل الدولة في تحقيق القطاع الزراعي فائضا وتؤدي هذه العملة دور تمويلي في تنمية الاقتصاد الوطني، وفي المقابل فان هذا سيؤدي إلى تقليل الواردات الغذائية خصوصا إذا كان هذا القطاع مزدهر ويحقق الاكتفاء الذاتي في الوطن.

✓ كما يساهم القطاع الزراعي في دعم قطاع النقل والمواصلات حيث تنقل مختلف المنتجات الزراعية بوسائل نقل متنوعة من أماكن إنتاجها إلى أماكن توزيعها وبيعها، مما يؤدي إلى ازدهار قطاع النقل وتطوره.

✓ إن الاهتمام بقطاع الفلاحة في الجزائر من شأنه المساهمة بفعالية في توفير الموارد الغذائية اللازمة للسكان وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي وفي المقابل فان إهمال القطاع يؤدي إلى المجاعة ويهدد آفاق التنمية الاقتصادية الشاملة في الوطن وهذا ما يزيد حدة الفقر وتفشي الأمراض الناتجة عن سوء التغذية

ويجب على القطاع الفلاحي في الدولة أن يلعب دورا مهما في متابعة الطلب على المنتجات الزراعية وملاحظة كل التغيرات التي تطرأ عليها من ناحية المكونات أو الحجم، وهناك عنصران يحددان التغيير في طلب المنتجات الزراعية وهما:

- الاستهلاك الإجمالي: حيث يعتبر حجم السكان العامل الأساسي في تحديد الاستهلاك الإجمالي لأن هذا الأخير مرتبط نسبيا مع ارتفاع عدد السكان.
- الدخل المتوسط للفرد: حيث يؤدي ارتفاعه إلى زيادة الطلب الغذائي بناء على الميل الحدي للاستهلاك ذلك الارتفاع يوجه جزءا منها إلى المواد الغذائية.

المحور الثالث: آليات تجسيد البدائل :

1- بالنسبة للطاقات المتجددة¹⁸ :

- ✓ تشجيع الاستثمار الوطني في ميدان الطاقات المتجددة؛
- ✓ انشاء محافظة طاقوية متجددة والتي تعمل بصفة شاملة ومنسقة بين مراكز البحث ورجال الصناعة لتمكين جميع الفاعلية للمشاركة في جميع مراحل الإبداع، من اجل التحكم في التقنيات والتكنولوجيات الجديدة وتطويرها؛
- ✓ انجاز محطات شمسية كهروضوئية وشمسية حرارية وحقول طاقة الرياح ومحطات مختلفة ويكون انجاز مشاريع الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء المخصصة للسوق الوطنية؛
- ✓ تطوير مصادر الطاقة المتجددة والمتمثلة في الطاقة الشمسية الكهروضوئية و الطاقة الشمسية الحرارية و طاقة الرياح؛
- ✓ تطوير القدرات الصناعية ومرافقة وتقوية النسيج الصناعي حتى يكون في طليعة التغيرات الإيجابية سواء على الصعيدين الناعي والتقني، او الصعيدين الهندسي والبحثي.

2- بالنسبة لقطاع السياحة¹⁹ :

- ✓ جعل السياحة احدى محركات النمو الاقتصادي؛
- ✓ الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء، الأشغال العمومية، الصناعة، الخدمات، الصناعة التقليدية) : وهذا من خلال النظر الى السياحة في اطار مقارنة مقارنة عرضية تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين) وتأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين العموميين والخواص (الجزائريين والأجانب)، إضافة الى الانسجام مع استراتيجية القطاعات الأخرى واحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني؛
- ✓ التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة : وهذا باعتبار أنه هناك أثر متبادل بين السياحة والبيئة الصالحة من اهم الموارد التي تساعد على تقدم السياحة وزيادة حركتها، كما أن تدهور البيئة وتلوثها يؤدي الى تدهور النشاط السياحي؛
- ✓ تثمين التراث التاريخي، الثقافي، والشعائري : وهذا باعتبار أن استراتيجيات التنمية السياحية الدائمة، هي تلك التي تحترم التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية؛
- ✓ التحسين الدائم لصورة الجزائر؛
- ✓ الاهتمام بالاستقرار الامني والسياسي باعتبار عامل مهم على الطلب على السياحة؛
- ✓ تفعيل دور القطاع الخاص وعدم الاعتماد على القطاع العام في الهياكل السياحية ذات تكاليف باهظة والإدارة البيروقراطية؛
- ✓ رفع طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية والذي سوف يؤدي الى رفع حجم الإيرادات المسجلة على مستوى هذا القطاع؛
- ✓ تسهيل الحصول على العقارات اللازمة لإقامة المشاريع السياحية؛
- ✓ تحديد خريطة دقيقة لمناطق التوسع السياحي للمناطق ذات الأولوية في الاستثمار السياحي؛
- ✓ خفض معدلات الضريبة المفروضة على الفنادق والخدمات السياحية، والأنشطة السياحية الأخرى كالضرائب على الأرباح مما يؤدي خفض سعر الخدمات السياحية

- ومن ثم التأثير على القدرة التنافسية للمنتوج السياحي المحلي، والتأثير على ربحية المشاريع السياحية مما ينتج عنه التأثير على الاستثمار السياحي في المستقبل؛
- ✓ يجب مواكبة العديد من القوانين خاصة المنشآت السياحية والفندقية للتطور السريع الذي شهده القطاع السياحي على المستوى الدولي مما يتطلب تعديل هذه القوانين وإعادة صياغتها بشكل يسمح بتطبيقها ، وتفعيلها لأجل تنمية القطاع السياحي؛
- ✓ تأطير الكوادر في المجال السياحي في المعاهد المتخصصة والجامعات؛
- ✓ تقوية الجهاز المصرفي الوطني والقضاء على السوق السوداء في التعامل مع العملة .

3- بالنسبة للقطاع الفلاحي :

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية اذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي ولتحقيق هذا الهدف لا بد من خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي وذلك من خلال :

- ✓ تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا المجال؛
- ✓ ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لان هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية.
- ✓ ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونية القرض؛
- ✓ ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين و إلغاء الاحتكار²⁰؛
- ✓ العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية، وذلك لان مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحرير دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد اثر سلبا على هذه الأخيرة؛
- ✓ العمل على تحفيز الادخار من اجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب أسلوب الفالحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال السدود، والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة؛
- ✓ العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك بتطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجيات الداخلية وتصدير الفائض.

التوصيات :

- على الجزائر تنظيم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الاستغلال العقلاني لموارد الطاقة والحد من التوسع المفرط في استخراج وتصدير النفط؛
- تطوير البحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية وخاصة أن الصحراء الجزائرية، تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضة لأشعة الشمس؛
- تنظيم إطار قانوني يشجع ويحفز على الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة؛
- الرقابة الصارمة للإيرادات النفطية والحد من الاختلاسات وذلك بمعاينة كل المتورطين؛
- الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع؛

- إعطاء عناية خاصة للزراعة في المناطق الصحراوية؛
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.

الخاتمة :

من خلال دراستنا هذه رأينا بأن الجزائر يجب أن تفكر اليوم أكثر من أي وقت مضى في تفعيل استراتيجيات تنمية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية المحلية و توصلنا بأن الجزائر كغيرها من الدول معنية بالتحديات الطاقوية التي يواجهها العالم، وتزيد على ذلك يكون قطاع الطاقة لما هو مصدر التمويل الرئيسي للزينة والاقتصاد ككل مما سيضعها في وضع حرج جدا، إذا لم يتم الإعداد الجيد لفترة ما بعد البترول، وبالنظر إلى كل ذلك تحاول الجزائر بذل جهود معتبرة في مجال تطوير واستغلال الطاقات المتجددة خاصة وأن لها إمكانات هائلة منها بالأخص في الطاقة الشمسية حيث وضعت سياسات وبرامج على المدى البعيد، وبالإضافة إلى تخصيص مبالغ مالية معتبرة لتشجيع الاستثمار في هذا المجال فمنها ما تم إنجازه على أرض الواقع ومنها ما حالت دون ذلك لعوائق عدة، إضافة إلى الامكانيات الكبيرة التي حباها بها الله في الجانب السياحي والزراعي واللذين اذا تم استغلالهما حق الاستغلال فسوف يكونان بديلين حقيقيين للمحروقات.

وفي الأخير خلصنا إلى أن القطاع الزراعي يعتبر من أفضل الخيارات التي يمكن أن تحقق من خلالها الجزائر التنمية المحلية المنشودة، فهو قطاع تملك فيه الجزائر كل مقومات النجاح ولكن لم يلقى العناية الكافية خاصة كتلك المخصصة لقطاع المحروقات وسيكون الخيار الاستراتيجي الرئيسي الأنسب لقيادة عمليات التنمية الشاملة للبلاد.

التهميش:

- 1- التقرير السنوي 2017 "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" ، بنك الجزائر، جويلية 2018، ص 57-60 .
- 2- المرجع السابق ، ص 14-20 .
- 3- عمر اوي عادل، بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الازمة النفطية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016، ص 44.
- 4- محمد مصطفى الخياط ، "الطاقة البديلة تحديات وآمال"، مجلة السياسة الدولية، العدد4، افريل 2006، ص 41.
- 5- دونالد تكين، التحول إلى مستقبل الطاقة المتجددة، ترجمة: هشام محمود الحجاوي، المنظمة الدولية للطاقة الشمسية، سنة 2005 ، ص 4 .
- 6- المرجع السابق، ص 6.
- 7- كامل بكري محود، يونس عبد المنعم مبارك، الموارد واقتصادياتها ببيروت: دار النهضة العربية ، 1986، ص 134.
- 8- عباس مصطفى معرفي، مبادئ الطاقة. الكويت: مجالس النشر العلمي، 1990، ص 174.
- 9- عمر اوي عادل، مرجع سابق، ص 48-50.
- 10- جريدة الجمهورية، الجزائر، يوم السبت، 9 افريل 2011.
- 11- علي رجب، " تطور إنتاج النفط الغير تقليدية وانعكاساتها على الأقطار الاعضاء" العدد 125، 2008، ص 70.
- 12- الدليل الاقتصادي، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1987. ص 13.
- 13- صليحة عشي، "الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب"، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية 2011، ص 54.

- 14- عمر اوي عادل، مرجع سابق، ص 66.
- 15- عمر اوي عادل، مرجع سابق، ص 81-83.
- 16- بنك الجزائر ، مرجع سابق، 59.
- 17- عمر اوي عادل، مرجع سابق، ص 117-119.
- 18- برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، وزارة الطاقة والمناجم، مارس 2011، ص09.
- 19- خالد كواش، " أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر"، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004، ص200.
- 20- باشي احمد. القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح . مجلة الباحث , العدد 2 ..جامعة الجزائر، 2003 ، ص109.